



المحور الشمالي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران هل يتشكل ممر عملياتي جديد عبر سوريا وإقليم كردستان؟

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

شهدت البيئة الجيوسياسية في المشرق منذ الحرب الإيرانية - الأمريكية "الإسرائيلية" 2026 تحولات متسارعة أعادت رسم أولويات القوى الإقليمية والدولية. فقد تراجعت أهمية الجبهات التقليدية في الخليج، مقابل تصاعد أهمية الممرات البرية الممتدة من شرق سوريا إلى شمال العراق، والتي أصبحت تمثل إحدى أكثر المناطق حساسية في الصراع الأمريكي-الإيراني.

في هذا السياق، اكتسبت اللقاءات السياسية بين القيادة السورية الجديدة برئاسة أحمد الشرع (الجلواني)، وقيادة إقليم كردستان العراق، إضافة إلى استمرار الوجود الأمريكي في قاعدة التنف، وإعادة تموضع القوات الأمريكية في العراق، أهمية استراتيجية تتجاوز أبعادها الثنائية. كما أن الضربات الإيرانية المتكررة ضد مواقع لأحزاب كردية إيرانية داخل إقليم كردستان، تعكس إدراكًا إيرانيًا بأن البيئة الأمنية على حدودها الغربية تشهد تغيرًا تدريجيًا قد يؤثر في ميزان الردع الإقليمي.

تهدف هذه الورقة إلى اختبار فرضية مفادها أن الولايات المتحدة لا تعمل حاليًا على إعداد غزو بري للجمهورية الإسلامية في إيران، وإنما تسعى إلى إنشاء محور احتواء شمالي (Northern Containment Arc) يوفر لها شبكة متكاملة من الاستخبارات واللوجستيات والمرونة العملياتية، بينما تتعامل الجمهورية الإسلامية في إيران مع هذا المسار باعتباره تهديدًا مستقبليًا يستوجب إجراءات استباقية.

التحول في الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب 2026، من الردع البحري إلى الاحتواء البري

مثّلت الحرب الإيرانية-الأمريكية "الإسرائيلية" عام 2026 نقطة تحول في التفكير العسكري الأمريكي في "الشرق الأوسط". فعلى الرغم من التفوق الجوي الأمريكي و"الإسرائيلي"، كشفت الحرب عن جملة من القيود العملياتية التي فرضتها البيئة الجغرافية الإيرانية، وقدرات طهران الصاروخية، وشبكة حلفائها الإقليميين. لذلك بدأت واشنطن، وفق ما تشير إليه مؤشرات عديدة، بإعادة تقييم نموذج انتشارها العسكري، مع التركيز على تعزيز العمق البري والاستخباراتي بدلاً من الاعتماد الحصري على القوة الجوية والبحرية.

لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة تخلت عن استراتيجية الردع التقليدية، بل إن المقاربة الجديدة تبدو أقرب إلى بناء شبكة إقليمية مرنة من الشركاء والبنى اللوجستية التي تمنحها خيارات متعددة في حال اندلاع مواجهة جديدة مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

أولاً: دروس الحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران، أظهرت الحرب عدة حقائق استراتيجية:

1. التفوق الجوي وحده لا يحسم الحرب: رغم مشاركة الولايات المتحدة و"إسرائيل" بأحدث الطائرات والأسلحة الدقيقة، استمرت الجمهورية الإسلامية في إيران في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة حتى الأيام الأخيرة من القتال. ويرجع ذلك إلى انتشار قواعد الإطلاق، الأنفاق والمنشآت الجبلية، مراكز القيادة اللامركزية، وقدرة الحرس الثوري على العمل حتى مع فقدان بعض مراكزه. وهذا يعني أن تدمير البنية العسكرية الإيرانية يتطلب

معلومات استخباراتية لحظية أكثر من الحاجة إلى زيادة عدد الطائرات.

2. أزمة الدفاع الجوي الأمريكي: استهلكت الحرب كميات ضخمة من صواريخ الدفاع الجوي. فقد استخدمت الولايات المتحدة صواريخ باتريوت، THAAD، SM-6، SM-3 بمعدلات لم تكن متوقعة قبل الحرب. هذه الحقيقة دفعت البنتاغون إلى إعادة توزيع منظومات الدفاع الجوي حول العالم، وهو ما يفسر جزئياً تقليص بعض القدرات الدفاعية في العراق وإعادة نشرها في مناطق اعتبرت أكثر أولوية.

3. أهمية المعلومات الاستخباراتية: الحرب أكدت أن المعلومات أصبحت أهم من القوة النارية. فكل دقيقة يتم فيها اكتشاف منصة صواريخ، قافلة لوجستية، مركز قيادة قد توفر عشرات الصواريخ الاعتراضية. ومن هنا أصبح الاستثمار في الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة أولوية تتقدم على زيادة عدد القوات.

ثانياً: إعادة الانتشار الأمريكي

بعد الحرب لم يحدث انسحاب أمريكي كامل، وإنما إعادة تموضع. ويمكن تقسيمه إلى أربعة محاور:

1. تقليل البصمة العسكرية: بدلاً من القواعد الضخمة، أصبحت واشنطن تفضل قواعد صغيرة، قوات خاصة، وحدات استطلاع، طائرات مسيرة وأنظمة استشعار بعيدة المدى. وهذا النموذج يقلل الخسائر ويزيد المرونة العملية.

2. تعزيز الشركاء المحليين: بدلاً من نشر آلاف الجنود، تعتمد الولايات المتحدة على شركاء محليين. في شمال سوريا: قوات سوريا الديمقراطية، في العراق: قوات مكافحة الإرهاب وقوات البيشمركة. وبذلك يتحول الوجود الأمريكي من قوة قتالية مباشرة إلى قوة قيادة ودعم واستخبارات.

3. الاحتفاظ بالعقد الجغرافية: لم تغادر القوات الأمريكية التنف، الحسكة، دير الزور وأربيل. وهذه المواقع تشكل عقداً استراتيجية تراقب الحدود السورية العراقية، الممرات الإيرانية، طرق تهريب السلاح وتحركات الفصائل المسلحة.

4. مرونة الانتشار: بدلاً من تمركز القوات في مكان واحد، أصبحت القوات الأمريكية تتحرك بصورة دائرية بين الكويت، قطر، الأردن، العراق وسوريا وهذا يصعب على الجمهورية الإسلامية في إيران استهدافها.

ثالثاً: لماذا أصبح شمال العراق أكثر أهمية؟

تاريخياً كان الخليج يمثل مركز الثقل العسكري الأمريكي. أما اليوم فهناك تحول تدريجي نحو شمال المشرق. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

1. القرب من غرب الجمهورية الإسلامية في إيران: المسافة بين أربيل والحدود الإيرانية قصيرة نسبياً. وهذا يسمح بجمع المعلومات الإلكترونية، مراقبة التحركات، تشغيل الطائرات المسيرة، ومراقبة الاتصالات. دون الحاجة إلى الاقتراب من الخليج.

2. التضاريس: غرب الجمهورية الإسلامية في إيران منطقة جبلية. وتعد الجبال أفضل مواقع للرادارات، أفضل نقاط للاستطلاع، وأفضل مواقع للحرب الإلكترونية. ولهذا تمتلك السيطرة على المرتفعات أهمية أكبر من السيطرة على المدن.
3. تعدد خطوط الحركة: إقليم كردستان يرتبط مع تركيا، سوريا، بغداد، والجمهورية الإسلامية في إيران. وبالتالي يستطيع أن يصبح عقدة لوجستية لأي عمليات مستقبلية.
4. البنية التحتية: يضم الإقليم مطارات حديثة، طرقاً سريعة، مراكز اتصالات، قواعد عسكرية قائمة وهذا يقلل تكلفة أي انتشار جديد.

رابعاً: سوريا في الحسابات الأمريكية الجديدة

إذا كان العراق يمثل قاعدة خلفية، فإن شرق سوريا يمثل خط التماس الأمامي. فالوجود الأمريكي هناك يحقق أربعة أهداف: منع عودة تنظيم داعش، منع اكتمال الممر الإيراني من طهران إلى البحر المتوسط، جمع المعلومات عن التحركات الإيرانية، تأمين نقطة اتصال مع إقليم كردستان. وهنا تظهر أهمية أي تقارب سياسي أو أمني بين الإدارة السورية الجديدة وقيادة إقليم كردستان، لأنه قد يسهل التنسيق على طول هذا الشريط الحدودي، حتى لو كان في إطار ترتيبات أمنية وليس تحالفاً عسكرياً موجهاً ضد الجمهورية الإسلامية في إيران.

خامساً: هل يتشكل المحور الشمالي؟ يمكن تصور هذا المحور على شكل أربع حلقات مترابطة:

- الحلقة الأولى: شرق الفرات (قواعد ومواقع أمريكية وشركاء محليون).
 - الحلقة الثانية: معبر فيشخابور والممرات الحدودية بين سوريا وإقليم كردستان.
 - الحلقة الثالثة: إقليم كردستان بوصفه مركزاً لوجستياً واستخباراتياً.
 - الحلقة الرابعة: الشريط الحدودي المقابل لغرب الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث يمكن تعزيز المراقبة والاستطلاع.
- إذا اكتملت هذه الحلقات، فإنها لا تعني بالضرورة إنشاء جبهة هجومية، لكنها تمنح الولايات المتحدة قدرة أكبر على الاحتواء، والإنذار المبكر، والرد السريع، وهو ما قد تراه الجمهورية الإسلامية في إيران تهديداً يستدعي إجراءات مضادة.

تحليل الممر العملياتي من شرق سوريا إلى غرب الجمهورية الإسلامية في إيران

تعد الجغرافيا أحد أهم محددات الاستراتيجية العسكرية. وكما قال الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر: الجغرافيا هي أكثر عناصر السياسة الدولية ثباتاً. وفي الصراعات الحديثة، لا تُقاس قيمة الأرض بمساحتها فقط، بل بقدرتها على تسهيل الحركة، وتأمين خطوط الإمداد، وتوفير العمق العملياتي، ومنح أفضلية استخباراتية.

في هذا السياق، يبرز الشريط الممتد من شرق الفرات، مرورًا بإقليم كردستان العراق، وصولًا إلى الحدود الغربية للجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره فضاءً جغرافيًا ذا أهمية متزايدة في الحسابات العسكرية الأمريكية والإيرانية على حد سواء. لا يقتصر الأمر على كونه ممرًا بريًا، بل يمثل شبكة معقدة من الطرق، والمعابر، والمطارات، والمرتفعات، والبنى التحتية، والعلاقات السياسية، بما يجعله أحد أكثر المساحات حساسية في المشرق.

1. الوصف الجغرافي للمحور: يمكن تقسيم المحور إلى أربع مناطق عملياتية متتابعة:

المرحلة الأولى شرق الفرات: تمتد من الحسكة حتى دير الزور. وتتميز بقواعد أمريكية، مطارات ميدانية، سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، حقول نفط وغاز، وشبكة طرق نحو العراق. تمثل هذه المنطقة قاعدة الانطلاق الأولى لأي عمليات لوجستية أو استخباراتية.

المرحلة الثانية معبر فيشخابور: يعد هذا المعبر نقطة الربط بين شمال شرق سوريا وإقليم كردستان العراق. أهميته لا تكمن في التجارة فقط. بل لأنه أقصر نقطة انتقال، أقل تعرضًا للنفوذ الإيراني مقارنة بالحدود العراقية الجنوبية، يربط مباشرة بمراكز القيادة في أربيل ودهوك. ولهذا يعد أحد أهم المفاصل الاستراتيجية في المنطقة. المرحلة الثالثة، إقليم كردستان: يشكل قلب المحور إذ يحتوي على مطاري أربيل وحرير، قواعد للتحالف، شبكة طرق حديثة، اتصالات متطورة، تضاريس جبلية مناسبة للحرب الإلكترونية، ويمثل أيضًا بيئة أكثر استقرارًا مقارنة ببقية العراق.

المرحلة الرابعة الحدود الإيرانية: هنا تبدأ المنطقة الأكثر حساسية. وتضم محافظات أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، وإيلام وهي مناطق تنتشر فيها قواعد للحرس الثوري، وحدات صاروخية، أنظمة رادار ومستودعات لوجستية.

2. لماذا تعتبر هذه الجغرافيا مهمة؟ هناك خمسة أسباب رئيسية:

أ. العمق العملياتي: في العلوم العسكرية يقصد بالعمق العملياتي: المسافة التي تسمح للقوات بالحركة والمناورة دون التعرض المباشر للهجوم. ويملك المحور الشمالي عمقًا جيدًا لأنه بعيد عن الخليج، بعيد عن المضائق البحرية، متصل بتركيا، متصل بالأردن، ومتصل بسوريا. وبالتالي يتيح مرونة كبيرة.

ب. تعدد خطوط الإمداد: تعتمد الجيوش الحديثة على أكثر من طريق. ويمكن للمحور استخدام: الطريق السوري، الطريق العراقي، الطريق التركي، النقل الجوي. وهذا يجعل قطع الإمداد أكثر صعوبة.

ت. ميزة الارتفاعات: المرتفعات في شمال العراق وغرب الجمهورية الإسلامية في إيران تمنح أفضلية كبيرة في الرصد البصري، الرادارات، الحرب الإلكترونية، التنصت الإلكتروني، مراقبة الطائرات المسيّرة. ولهذا تتمركز كثير من محطات الإنذار المبكر عالميًا فوق المرتفعات.

ث. المطارات: تمثل المطارات عنصرًا حاسمًا. مثل أربيل، حرير، الحسكة، ورميلان. ولا تقتصر أهميتها على

الطائرات المقاتلة. بل تستخدم أيضًا في النقل العسكري، الإخلاء الطبي، تشغيل الطائرات المسيّرة وجمع المعلومات.

ج. الاتصالات: تملك المنطقة شبكة ألياف ضوئية واتصالات حديثة نسبيًا مقارنة بمناطق الصراع الأخرى. وهذا عامل بالغ الأهمية في الحروب المعتمدة على البيانات.

3. تحليل OAKOC للمحور

يعد نموذج OAKOC أحد أهم أدوات التحليل العمليتي لدى الجيوش الغربية، ويتكون من خمسة عناصر:

أ. **O – Observation and Fields of Fire** - المراقبة ومجالات الرمي: تمنح المرتفعات في شمال العراق وغرب الجمهورية الإسلامية في إيران قدرة كبيرة على مراقبة التحركات العسكرية، ورصد طرق الاقتراب، وتشغيل وسائل الاستطلاع الإلكتروني.

ب. **A – Avenues of Approach** - محاور الاقتراب: توجد عدة محاور برية يمكن استخدامها لنقل القوات أو الإمدادات، أهمها محور الحسكة - فيشخابور - دهوك، محور دير الزور - الحسكة - أربيل، محور أربيل - حاج عمران، محور السليمانية - بنجوين، محور دهوك - زاخو - تركيا. ويمنح هذا التنوع مرونة عملياتية ويقلل الاعتماد على محور واحد.

ت. **K – Key Terrain** - الأرض الحاكمة: تشمل أهم النقاط الحاكمة معبر فيشخابور، مطار أربيل، قاعدة حرير، سلسلة جبال قنديل، جبال زاغروس، و المعابر الحدودية مع الجمهورية الإسلامية في إيران. والسيطرة على هذه النقاط تعني التحكم في حركة القوات واللوجستيات.

ث. **O – Obstacles** - العوائق: رغم المزايا، يواجه المحور تحديات واضحة الطبيعة الجبلية الوعرة، الأحوال الجوية الشتوية، محدودية بعض الطرق، خطر الاستهداف بالصواريخ والطائرات المسيّرة، التعقيدات السياسية بين بغداد وأربيل، وحساسية العلاقة مع تركيا بسبب وجود حزب العمال الكردستاني.

ج. **C – Cover and Concealment** - الستر والإخفاء: توفر الجبال والوديان والغابات إمكانات جيدة لإخفاء التحركات العسكرية، لكنها في الوقت نفسه تمنح المدافع أفضلية إذا اندلع أي اشتباك بري.

4. قيمة المحور في الحرب الحديثة: في العقود الماضية، كانت قيمة الممرات البرية مرتبطة بتحريك الدبابات. أما اليوم، فقد تغيرت المعادلة. أصبحت الممرات البرية تُستخدم في تشغيل المسيّرات، نشر مستشعرات إلكترونية، الحرب السيبرانية، مراكز القيادة المتقدمة، أنظمة الحرب الإلكترونية. شبكات الاستخبارات متعددة المجالات. وهذا يعني أن السيطرة على المحور تمنح ميزة معلوماتية أكثر من كونها ميزة هجومية مباشرة.

5. كيف تنظر الجمهورية الإسلامية في إيران إلى هذا المحور؟

من منظور طهران، لا يُقاس الخطر بعدد الجنود الأمريكيين، بل بنوعية القدرات المنتشرة قرب حدودها. وتنظر المؤسسة العسكرية الإيرانية إلى أي شبكة تربط شرق سوريا، وإقليم كردستان، والمواقع الأمريكية، على أنها قد

تتحول إلى منصة للاستطلاع، أو للحرب الإلكترونية، أو لدعم عمليات خاصة في حال اندلاع أزمة. لذلك، يمكن تفسير الضربات الإيرانية المتكررة ضد بعض المواقع في شمال العراق وسوريا باعتبارها جزءاً من سياسة الحرمان الاستراتيجي، أي منع الخصم من بناء بنية تحتية عسكرية أو استخباراتية قد تمنحه أفضلية مستقبلية، حتى لو لم يكن هناك هجوم وشيك.

لماذا تضرب الجمهورية الإسلامية في إيران شمال العراق وسوريا قبل اندلاع الحرب؟

من أكثر الأخطاء شيوعاً في تحليل السلوك الإيراني النظر إلى كل ضربة صاروخية أو عملية خارج الحدود باعتبارها رد فعل مباشر على حدث معين. إلا أن مراجعة العقيدة العسكرية الإيرانية خلال العقدين الأخيرين تكشف أن طهران تعتمد بصورة متزايدة على مفهوم الردع الاستباقي، وهو مفهوم يختلف عن الضربة الوقائية التقليدية، إذ يهدف إلى منع تشكل بيئة استراتيجية معادية قبل أن تتحول إلى تهديد عسكري فعلي. وبهذا المعنى، فإن الضربات الإيرانية ضد أهداف في إقليم كردستان العراق لا تُفهم فقط في إطار الرد على هجوم، بل كجزء من استراتيجية أوسع تقوم على تعطيل البنية التحتية التي قد تستخدمها الولايات المتحدة أو "إسرائيل" في المستقبل.

أولاً: تطور العقيدة العسكرية الإيرانية: مرت العقيدة الإيرانية بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى (1980-1990) الدفاع التقليدي: خلال الحرب العراقية-الإيرانية، اعتمدت الجمهورية الإسلامية في إيران على الدفاع الثابت والحشود البشرية، نتيجة ضعف قدراتها الجوية والتكنولوجية. وكان الهدف الرئيس هو حماية الأراضي الإيرانية من الغزو المباشر.

المرحلة الثانية (1990-2015) الدفاع الأمامي: بعد انتهاء الحرب، خلصت القيادة الإيرانية إلى أن أفضل وسيلة لحماية الداخل هي نقل خطوط المواجهة إلى خارج الحدود. ومن هنا نشأ مفهوم الدفاع الأمامي، الذي يقوم على بناء شبكة من الحلفاء والقوى المسلحة في: العراق، سوريا، لبنان، اليمن. وكانت الفكرة الأساسية هي منع الخصوم من الاقتراب من الحدود الإيرانية.

المرحلة الثالثة (2015-حتى اليوم) الردع الاستباقي: بعد تطور قدرات الصواريخ والطائرات المسيّرة، انتقلت الجمهورية الإسلامية في إيران إلى مفهوم أكثر هجومية يقوم على استهداف التهديدات قبل اكتمالها، ضرب مراكز القيادة، استهداف شبكات الاستخبارات، تعطيل خطوط الإمداد، استخدام القوة خارج الحدود دون انتظار التعرض لهجوم مباشر. وهذا التطور يعكس تحولاً من الدفاع إلى إدارة البيئة الأمنية المحيطة بالجمهورية الإسلامية في إيران.

ثانياً: مفهوم الدفاع الأمامي

يعد هذا المفهوم حجر الأساس في التفكير العسكري الإيراني. ويقوم على قاعدة بسيطة: كل كيلومتر تقاتل فيه خارج الجمهورية الإسلامية في إيران، يوفر كيلومتراً من القتال داخلها. ولهذا انتشرت أدوات النفوذ الإيراني في عدة جبهات، ليس فقط لأهداف سياسية، بل لإنشاء عمق استراتيجي يجعل أي خصم مضطراً للتعامل مع عدة ساحات في وقت واحد.

ثالثاً: لماذا يمثل شمال العراق مصدر قلق لطهران؟

من وجهة النظر الإيرانية، يمتلك شمال العراق خصائص مختلفة عن بقية الجبهات. تفصل بعض المناطق في إقليم كردستان مسافات قصيرة عن منشآت عسكرية ومراكز قيادة داخل غرب الجمهورية الإسلامية في إيران. وهذا يمنح أي نشاط استخباراتي أو استطلاعي في تلك المنطقة قيمة مضاعفة. والبيئة الجبلية والمرتفعات توفر إمكانات ممتازة لنشر وسائل المراقبة، وأنظمة الحرب الإلكترونية، ومحطات الاستطلاع، وهو ما يزيد من حساسية المنطقة بالنسبة للجمهورية الإسلامية في إيران. ووجود قوات أمريكية وشركاء محليين، حتى بأعداد محدودة، يُفسّر في طهران ضمن إطار أوسع يتعلق بإمكانية تطوير بنية استخباراتية أو لوجستية مع مرور الوقت.

إقليم كردستان في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من قاعدة خلفية إلى عقدة جيوسياسية

منذ عام 1991، شكّل إقليم كردستان العراق أحد أهم المراكز الجيوسياسية للسياسة الأمريكية في شمال العراق. غير أن طبيعة هذا الدور شهدت تحولات متتالية؛ فقد انتقل من كونه منطقة آمنة بعد حرب الخليج، إلى قاعدة لوجستية بعد عام 2003، ثم إلى شريك عملياتي في الحرب ضد تنظيم داعش، ويبدو اليوم أنه يتجه نحو أداء وظيفة أكثر تعقيداً تتمثل في كونه عقدة (Hub) تربط عدة مسارح عمليات في "الشرق الأوسط". هذه الفرضية لا تعني أن الإقليم أصبح منصة هجومية ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، بل تشير إلى أن موقعه الجغرافي، وبنيته التحتية، وعلاقاته مع الولايات المتحدة، تجعله عنصراً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية متعددة المجالات.

أولاً: لماذا يحظى الإقليم بأهمية استثنائية؟ هناك خمس خصائص لا تجتمع في كثير من مناطق "الشرق الأوسط".

1. الموقع الجغرافي: يقع الإقليم بين أربع ساحات استراتيجية تركيا شمالاً، سوريا غرباً، إيران شرقاً، والعراق جنوباً. هذا الموقع يجعله نقطة وصل طبيعية بين أربعة مسارح عمليات مختلفة.
2. الاستقرار النسبي: رغم الأزمات السياسية الداخلية، حافظ الإقليم خلال العقدين الماضيين على مستوى من الاستقرار الأمني يفوق كثيراً من المناطق المحيطة به. وهذا يوفر بيئة مناسبة لاستقبال قوات، أو مراكز قيادة، أو منشآت لوجستية عند الحاجة.

3. البنية التحتية: يضم الإقليم مطارات دولية، شبكة طرق حديثة، مراكز اتصالات، مناطق صناعية، ومنشآت طاقة. وفي الحروب الحديثة، تعد البنية التحتية عنصراً حاسماً في دعم العمليات العسكرية وغير العسكرية.

4. الخبرة الأمنية: طورت قوات البيشمركة، وأجهزة الأمن في الإقليم، خبرات واسعة في مكافحة التمرد، والعمل مع قوات التحالف، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، خاصة خلال الحرب على تنظيم داعش.

العلاقات الدولية: يحافظ الإقليم على قنوات اتصال مع الولايات المتحدة، عدد من الدول الأوروبية، تركيا و بغداد. وفي بعض الملفات، مع أطراف إقليمية أخرى. هذه القدرة على التواصل مع أطراف متنافسة تمنحه هامش حركة لا يتوافر لكثير من الفاعلين المحليين.

ثانياً: التحول في النظرة الأمريكية للإقليم: يمكن تقسيم العلاقة الأمريكية مع الإقليم إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى (1991-2003) كان الهدف الأساسي حماية الإقليم من نظام صدام حسين.

المرحلة الثانية (2003-2014) أصبح الإقليم قاعدة خلفية لإعادة بناء الدولة العراقية، ودعم العمليات الأمريكية.

المرحلة الثالثة (2014-2020) تحول إلى مركز رئيسي لعمليات التحالف ضد تنظيم داعش، مع تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي.

المرحلة الرابعة (2020-الوقت الحاضر) تتسم بتركيز أكبر على المرونة اللوجستية، تبادل المعلومات، الانتشار المحدود، دعم الشركاء المحليين، الحفاظ على خيارات استراتيجية في بيئة إقليمية متغيرة. وهذا لا يعني بالضرورة زيادة الوجود العسكري الأمريكي، بل إعادة تعريف وظائفه.

ثالثاً: الإقليم كعقدة لوجستية في المفهوم العسكري

لا تعني العقدة وجود قواعد كبيرة فقط، بل تعني منطقة تربط بين النقل الجوي، النقل البري، الاتصالات، الاستخبارات، القيادة والسيطرة. ومن هذه الزاوية، يستطيع الإقليم أن يؤدي دوراً في دعم عمليات متعددة الاتجاهات، سواء كانت مرتبطة بمكافحة الإرهاب أو بإدارة الأزمات الإقليمية.

رابعاً: حدود الدور الكردي: رغم هذه الأهمية، فإن قدرة الإقليم على الانخراط في أي ترتيبات أمنية واسعة تواجه قيوداً كبيرة.

1. العلاقة مع بغداد: ينص الدستور العراقي على أن السياسة الخارجية والدفاع من اختصاص الحكومة الاتحادية، ما يفرض قيوداً قانونية وسياسية على أي تحركات تتجاوز إطار التنسيق مع بغداد.
2. العلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران: ترتبط محافظات الإقليم بعلاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، كما أن الاستقرار الحدودي يمثل مصلحة مباشرة للطرفين. لذلك، فإن أي تصعيد عسكري واسع ستكون له كلفة كبيرة على الإقليم نفسه.
3. العلاقة مع تركيا: تحتفظ تركيا بوجود عسكري في أجزاء من شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني،

كما ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الإقليم. هذا يجعل أنقرة لاعباً لا يمكن تجاهله في أي معادلة أمنية تخص شمال العراق.

4. الانقسام الداخلي: لا تزال الساحة السياسية الكردية تتسم بتعدد مراكز القرار واختلاف الأولويات بين القوى الرئيسية، وهو ما قد يحد من قدرة الإقليم على تبني سياسات أمنية موحدة في الملفات الإقليمية الحساسة.

خامساً: هل يمكن أن يصبح الإقليم منصة ضد الجمهورية الإسلامية في إيران؟

يُطرح هذا السؤال كثيراً، لكنه يحتاج إلى إجابة دقيقة. من الناحية النظرية، يمنح الموقع الجغرافي للإقليم قيمة عملياتية واستخباراتية كبيرة. لكن الانتقال من هذه القيمة إلى استخدام الإقليم كمنصة لعمليات هجومية واسعة ضد الجمهورية الإسلامية في إيران يواجه عوائق عديدة، منها الاعتبارات الدستورية العراقية، التوازنات الداخلية في الإقليم، المصالح الاقتصادية مع دول الجوار واحتمال تعرض الإقليم لردود فعل عسكرية مباشرة. لذلك، يبدو أن السيناريو الأكثر واقعية هو استمرار دور الإقليم كمركز للتنسيق والدعم اللوجستي والاستخباراتي ضمن شراكات قائمة، وليس كقاعدة لانطلاق عمليات برية واسعة.

سادساً: كيف تنظر الجمهورية الإسلامية في إيران إلى هذا الدور؟

من منظور طهران، لا يتعلق الأمر بالنوايا المعلنة فقط، بل أيضاً بالإمكانات الكامنة. فحتى إذا كان الاستخدام الحالي للإقليم يقتصر على التعاون الأمني أو مكافحة الإرهاب، فإن وجود بنية تحتية متطورة وعلاقات عسكرية مع الولايات المتحدة قد يُنظر إليه على أنه يمنح واشنطن خيارات إضافية في المستقبل. ولهذا، تسعى الجمهورية الإسلامية في إيران إلى المراقبة التطورات في الإقليم، الحفاظ على قنوات اتصال سياسية مع أربيل، ممارسة ضغوط دبلوماسية وأمنية عند الحاجة، وتقليل احتمالات تحول المنطقة إلى مصدر تهديد مباشر.

خاتمة

يشير تحليل التطورات في شمال العراق وشرق سوريا إلى أن المنطقة تدخل مرحلة جديدة من التنافس الاستراتيجي، عنوانها الصراع على الشبكات أكثر من الصراع على الأرض. فالمعركة المقبلة، إن وقعت، قد لا تبدأ بحشود الدبابات، بل ببناء منظومات الاستشعار، وشبكات القيادة والسيطرة، والتعاون الاستخباراتي، والقدرة على حرمان الخصم من تشكيل بيئة عملياتية مواتية.

وعليه، فإن قراءة كل زيارة سياسية أو إعادة انتشار عسكري باعتبارها دليلاً على حرب وشيكة قد تكون قراءة متسرعة. وفي المقابل، فإن تجاهل الترابط بين هذه التطورات قد يؤدي إلى إغفال التحولات البنيوية التي تعيد تشكيل ميزان القوى في المشرق.